

ضمان المواطنة

كاظم الجماسي

ينبغي أن نشير إلى أننا في (مكاشفة) سابقة كنا قد تناولنا ما للقطاع الخاص من دور حاسم في الارتقاء الاقتصادي والحضاري في حياة الشعوب ومنها شعبنا، واستعرضنا بمسحة تاريخية سريعة، تطور دوره وانتعاشه ومن ثم كبوته التي مازالت مخيمة على اقتصادنا حتى الساعة، غير أننا لم نتناول قضية وثيقة الصلة بالنشاط الاقتصادي للقطاع الخاص ألا وهي آلية الضمان الاجتماعي الذي يشكل مطلباً مهيناً يكاد يكون محورياً، كما ان للعراق تاريخاً طويلاً وغنياً في ميدان الضمان النقابي لاكتساب الحقوق المهضومة للشرائح الأوسع في جسم المجتمع العراقي، وهي غالباً الطبقات العاملة والفلاحية بمختلف مستوياتها والمنضوية تحت مسمى (الأجير)، ولعل قانون الضمان الاجتماعي مكسب ظلت تتباهى الحركة النقابية العراقية بتحقيقه منذ وقت مبكر، حتى في ظروف أكثر حلقة وظلامية واستبداداً..

اليوم وفي مسعى لاستثمار المنشآت الصناعية العامة من قبل القطاع الخاص ومن باب التخصص، يغيب ويخو شبه تام حق الطبقة العاملة في حصولها على أضيح حدود الضمان الاجتماعي. على الرغم من وجود مسميات رسمية تعنى بهذه الموضوعة الإنسانية البالغة الأهمية، غير أن فاعليتها على أرض الواقع تكاد تكون شبه معدومة، في شروط عمل تبلغ من القسوة أن الغالبية العظمى من ارباب العمل يمارسون اليوم دوري الخصم والحكم بالنسبة لتلك الشرائح التي ما انفكت تتلقى الكثير من الغبن والإجحاف الحقوقي والإنساني.

اليوم نشهد حركة أعمار واستثمار ناهضة، ومن الطبيعي ان تقوم مشاريع متعددة مهمة تحقيق تلك الحركة الاعمارية والاستثمارية على أرض الواقع، ما يستدعي استخدامها عدداً كبيراً من الأيدي العاملة سواء كانت فنية او ما يطلق عليها غير ماهرة، هذا فضلاً عن عدد ضخم من الأيدي العاملة التي أمضت جل سني عمرها في العمل ضمن مشاريع القطاع الخاص، وعلى الرغم من أننا نقراً بين أونة وأخرى على صفحات الأخبار المحلية ان لجأتنا من دائرة العمل والشؤون الاجتماعية تقوم بمسح مشاريع القطاع الخاص من أجل تسجيل منتسبيها في سجلات الضمان الاجتماعي غير ان ما يبررنا وما نقرؤه ايضاً من أخبار محلية عن التسريح الكيفي لاعداد كبيرة من الاجراء سواء من يشتغل منهم في القطاع الخاص او من المحسوبين على نظام العقود، يعيد الى اذهاننا مافعلته الانظمة الرساميلية العتيدة في وجهها المعتم ولم تزل تفعله بشأن الامتهان القاسي لكرامة الإنسان، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل عن نتائج الخصخصة وصيرير الضمان الاجتماعي للشرائح الأكثر مطلوبة من شعبنا المكابد الصابر.

ونظراً لما سبق نذكره يستشعر المواطنون الحاجة الماسة لتفعيل قانون الضمان الاجتماعي قبل غيره من القوانين التي شرعت ولا توازي في أهميتها وحجمها ما تشمله من فئات الشعب العراقي، فضلاً عن تمتين الشعور الحقيقي بالانتماء للمواطنة، كي لا تأتي اللحظة التي يلغ فيها العراقي اليوم الذي صار فيه عراقياً..

تقرير

بغداد / ليث محمد رضا

ان اقامة مشاريع عمرانية للتهوض بواقع البنى التحتية امر يرضي المواطنين، لكن الذي حصل مع الجسر الذي بدأ العمل في بنائه منذ أكثر من ثلاثة أشهر في شارع الشعب الرئيسي، الذي يربط بغداد بالمحافظات الشمالية أدى الى اختناقات مرورية يومية في هذا الشارع، وبالتالي الى زيادة في معاناة المواطنين فضلاً عن انها شكلت ضغطاً إضافياً على بقية شوارع الرصافة المرتبطة بهذا الشارع الحيوي، الأمر الذي انعكس سلباً على حياة المواطنين واثّر على نشاطاتهم اليومية وضاعف استياءهم.

بغداد / ليث محمد رضا

ان اقامة مثل هكذا مشروع يراه المواطن الا ان المشروع يبدو انه اقيم دون ان يحسب حساب هذا الشارع المهم جداً والذي لا بد من تغييره، وقد صار معروفاً لدى المواطنين ان اقامة المشاريع في العراق تسير ببطء غير طبيعي حيث تستغرق المشاريع مديات زمنية أكثر من المعقول، ويات المواطنون يخشون اقامتها مخالفة ان يتكرر حالهم مع الجسر الذي يربط منطقتي حي اور و الاعظمية، والذي ينتظر منه ان يخفف كثيراً من ازحامات بغداد سيما طريق خط سريع (محمد القاسم) وطريق (قناة الجيش)، فقد مضى على هذا المشروع أكثر من ثلاث سنين، وبعد ان انجز المشروع بسرعة (سلاحفانية) بطيئة جداً لم يتم افتتاحه لحد الآن، ما اثار شائعات في اوساط المواطنين بأن بعض المسؤولين يدفعون بأفتتاح الجسر الى موعد مقارب للانتخابات لتجيير الموضوع لافراض انتخابية.

وبخصوص جسر الشعب يقول المواطن غيث عباس/طالب جامعي/ ٢٣ سنة: في الدول الاجنبية تراعى مصالح المواطنين عند اقامة المشروعات الخدمية حيث تنجز بشكل سريع حتى ان اكثر المشاريع يتم العمل بها ليلاً. وازدادت سوءاً مع المشاريع التي تنهض بواقفنا العمراني لكن يجب ان يراعى وقت ومصحة المواطن. ويقول المواطن شكري جبار/ موظف/ ٤٢ سنة: نتمنى ان يتم اكمال المشروع بأسرع وقت وحرصاً على ان يتم العمل بثلاثة شفقتان ويكون العمل متواصل

مواطنون: مشروع جسر الشعب تنفيذ بطيء وأضرار كثيرة

التوجه نحو اقامة مشاريع عمرانية للتهوض بواقع البنى التحتية امر يرضي المواطنين، لكن الذي حصل مع الجسر الذي بدأ العمل في بنائه منذ أكثر من ثلاثة أشهر في شارع الشعب الرئيسي، الذي يربط بغداد بالمحافظات الشمالية أدى الى اختناقات مرورية يومية في هذا الشارع، وبالتالي الى زيادة في معاناة المواطنين فضلاً عن انها شكلت ضغطاً إضافياً على بقية شوارع الرصافة المرتبطة بهذا الشارع الحيوي، الأمر الذي انعكس سلباً على حياة المواطنين واثّر على نشاطاتهم اليومية وضاعف استياءهم.



موقع العمل..

شرطة المرور و امانة بغداد عند اقامة هكذا مشاريع فيجب ان يؤخذ رأي شرطة المرور مراعاة توقيت العمل الذي يجب ان يكون في غير اوقات دوام المدارس والجامعات ودوائر الدولة الأخرى.

لا تعتمد الحكومة التخطيط و ترشد صرف المال العام انا اشك في أن وراء مثل هذه السياسات غير المنطقية راحة غير مستحبة، راحة الفساد الاداري الذي نسمع به على السنة المسؤولين أنفسهم. كما و نطالب بتنسيق العمل بين

به كل معاملاتتي و بذلك اتجنب الازحامات بالإضافة الى مشاكل السيارات و تساعل المواطن: هل يعلم المسؤولون الذين يعينهم الامر انه ثمة اقامة خضع لها مكان الجسر الآن فتم انشاء حديقة وإدانة الرصيف و محجر فلماذا

فستهدم كل هذه الجسور فليس من المعقول ان يبني المترو فوق كل هذه الجسور وهذا يعتبر هرا بالمال العام. فيما قال المواطن عبد الله جاسم/ كاسب/ ٤٥ سنة: أنا افكر بجديّة في شراء حضان ككي اقضي

ليلاً ونهاراً، كما نناشد الحكومة بأن تبني مترو ليحل كل مشاكل ازحامات العاصمة وهو سيكون افضل بكثير من هذه الجسور المقاربة، لاننا لو تأخذها بالحساب الاقتصادي فهي غير مجدية لانه في حالة بناء مترو

نقاط تفتيش اقل بفاعلية اكثر

من الجمارك

في الجيش والشرطة. لكن المواطنون يدفعون في رواجهم ومجيبهم ثمناً من أجل الوصول عبر الشوارع ومفتريات الطرق التي يستغرق المرور فيها الساعات الطوال نتيجة الإجراءات التي جئنا على نكرها. هذا الأمر يدفع المواطن في بغداد وفي جانيها الرصافة والكرخ الى التذمر والشكوى من كونه اصبح من العسير عليه التوجه باتجاه ما، دون ان تعترضه نقطة تفتيش تجعله يطيل الانتظار اكثر مما يتحمل ويضطر الى اللقاء اليوم على هذه القوات التي كان من المفترض ان تتفاعل مع المواطن اكثر من أجل كسبه الى جانيها والاستفادة من تعاونها معها، من خلال نقطة التفتيش في اي منطقة او شارع تجده يلقي باللوم في تاخره عن موعد عمله او وصوله الى بيته على عاتق هذه القوات التي تبذل قصارى جهدها في منع الأذى عنه ولكن بطريقة تجعلها تبعد عنه لا تقترب منه. لذلك المطلوب إيجاد آلية سير وحركة من خلال نقاط التفتيش لا يمكن ان تجعل المواطن ينسى الإرهاب ويتحدث عن الانتظار. لذلك يجد بعض المواطنين ان هناك نقاط تفتيش أكثر من اللازم في الشارع الواحد ويمكن الاكتفاء بواحدة او اثنتين وعلى سبيل المثال لا الحصر شارع الضلال الذي يبدأ في نقطة تفتيش ثم لا يتبعد صاحب السيارة مسافة أكثر ليقابل نقطة تفتيش أخرى مقابل بناية وزارة الصناعة والتي تقع على يسارها وبمسافة نقطة تفتيش أخرى. شارع الضلال يمكن إحكامه بنقاط اقل ولكن مع فاعلية أكثر. وفي كل الأحوال يتوجب البحث عن حلول لهذه المشكلة، مشكلة الزحام لكي لا ندع المواطن يقع فريستها



احمد نوقل

تشهد هذه الايام التي اعقبت سلسلة التفجيرات التي استهدفت العاصمة بغداد مؤخرًا، اجراءات امنية مشددة من أجل الحد من العمليات الاجرامية التي تستهدف المواطن العراقي دون تمييز. الاجراءات بلا شك تهدف الى حماية المواطنين من الاعتداءات الارهابية وهو واجب ملقى على القوات الامنية

شكاوى

شكوى من ابو دشير

المواطن محمد محل فرحان من المحلة ٨٥٠ منطقة ابو دشير في رسالته يدعو دائرة بلدية وحدة الرشيد الى ضرورة الالتفات الى محلته بالنعناية والاهتمام اذ انها وقياسا الى المحلات المجاورة لم تحظ بتبليط الأزقة او الشوارع إضافة الى ان تراكم النفايات والازبال التي لا ترفع في اوقات محددة لذلك يدعو الى توزيع الجهود البلدية على محلات المنطقة بالتساوي.

قطاع ٢٦ ومحولته العاطلة

المواطن ابو زينب من مدينة الصدر قطاع ٢٦ يدعو دائرة صيانة كهرباء مدينة الصدر الى ضرورة إعادة المحولة التي تم رفعها من أجل إصلاحها ولم تتم إعادتها إذ انها من المحولات التي تغذي التيار الكهربائي لعدد من البلوكات ومنها البلوك ٢٦ ويذكر في رسالته ان هناك ازقة لم يصلها التيار للسبب المذكور لذلك يطالب بأن تتم صيانة المحولات بأسرع ما يمكن او استبدالها بأخرى حال العطل من أجل راحة المواطن.

على اخر واسباب غير مهنية اقترح ان تشكل لجنة في كل وزارة ومؤسسة تأخذ على عاتقها اعتماد ضوابط التنافس الشريف للحصول على الوظيفة العامة من شهادة دراسية وخبرة مكتسبة ولياقة بدنية ومقدار المسؤولية العائلية التي تقع على عاتق المتقدم وان تقوم هذه اللجنة باستلام طلبات المواطنين المتقدمين وفرز الطلبات لإبعاد ممن لا يحملون شروط التوظيف غيرهم ومن ثم المفاضلة بين المتقدمين وفق الأسس المذكورة من أجل القضاء على الفساد الإداري في هذا المجال.

وزارة التربية مع التحية

بعث المواطن حيدر عبد النبي من منطقة الككليية برسالة يطالب فيها وزارة التربية بفتح أكثر من إعدادية صناعية وتجارية مسائية في مناطق شرق العاصمة بغداد من أجل إتاحة الفرصة للعديد من الطلبة المواصله دراستهم في هذا الجانب وعدم ترهمه عرضة للضياع وخاصة أولئك المواطنين الطموحين في الحصول على المهنة والحرفة التي يمكن ان تتفهم وتنفع مجتمعهم لاسيما والبلد المقبل على صفحة جديدة من صفحات الأعمار والاستثمار.

شديد وفق مخططات عصرية وتم انشاء دور فيها لا تقل تخطيطاً هندسياً عن بقية الدور في مناطق بغداد الأخرى وبرزت شوارعها وازقتها وفق ما معمول به. ولكن كلما تقدم اصحابها الى الجهات المعنية من أجل تحويل الجنس تاتي الاجابة (لم تحصل موافقة رئاسة الوزراء) وبعقادنا لو ان رئاسة الوزراء طلبت بمخططات هذه الأراضي وهرزت ما بينها وبين الأراضي الزراعية التي هي ملك صرف لأصحابها وبين الأراضي الزراعية (الأميرية) التي هي ملك للدولة ويتصرف بها المخرج من أجل حل مشكلة أزمة السكن التي تبدو بأنها عسيرة على الحل في الوقت القريب.

المواطن ابو مصطفى

الفساد الاداري وفرص التعيين

المواطن فاضل خيون لعبيي كتب في رسالته مقترحاً من أجل انصاف العاطلين عن العمل وبخاصة حملة الشهادات الدراسية ومنحهم الفرصة الكاملة للحصول على فرصة التعيين يقول فيه: لتفويت الفرصة على المفسدين في مجال السمسة بالوظائف العامة او تفضيل مواطن

إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء .. مع التحية .. وجهة نظر

لا يخفى على احد ما تعانيه شرائح المجتمع العراقي من أزمة السكن المستقلة والتي تعد من اهم المشاكل التي يطالب المواطن بحلها. كذلك لا نريد ان ندعي المعرفة حين نذكر ان مناطق بغداد المختلفة كانت اغلبها مصنفة على انها (زراعية) ولكن حكومة عبد الكريم قاسم بعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ قامت بشرائها وتوزيعها على المواطنين مجاناً كما حدث لمدينة الصدر وغيرها من المناطق السكنية. هذا الاجراء ساعد على استقرار العديد من العوائل وإتشاء مدن ما زالت شواهد شاخصه على هذا الأمر. مواطنون عديدون يسكنون مناطق مصنفة على انها (زراعية) ولكن صرف لأصحابها الذين باعواها الى مواطنين على طريقة (الأسهم) اي ان المواطن دفع لها مقابل وهي طابو مسجل باسمه اي ان الدولة لا يمكن ان تنزعها منه بأي حال من الأحوال. ولكن ما يحدث ورغم الأزمة التي تحدثنا عنها فان طلبات المواطنين والتي تطالب فيها بتحويل صنف هذه الأراضي من زراعية الى سكنية يجابه بالرفض على الرغم من ان الدولة تعلن عجزها عن بناء المجمعات او الدور السكنية للعوائل المحتاجة. هذه المناطق التي تتكلم عنها

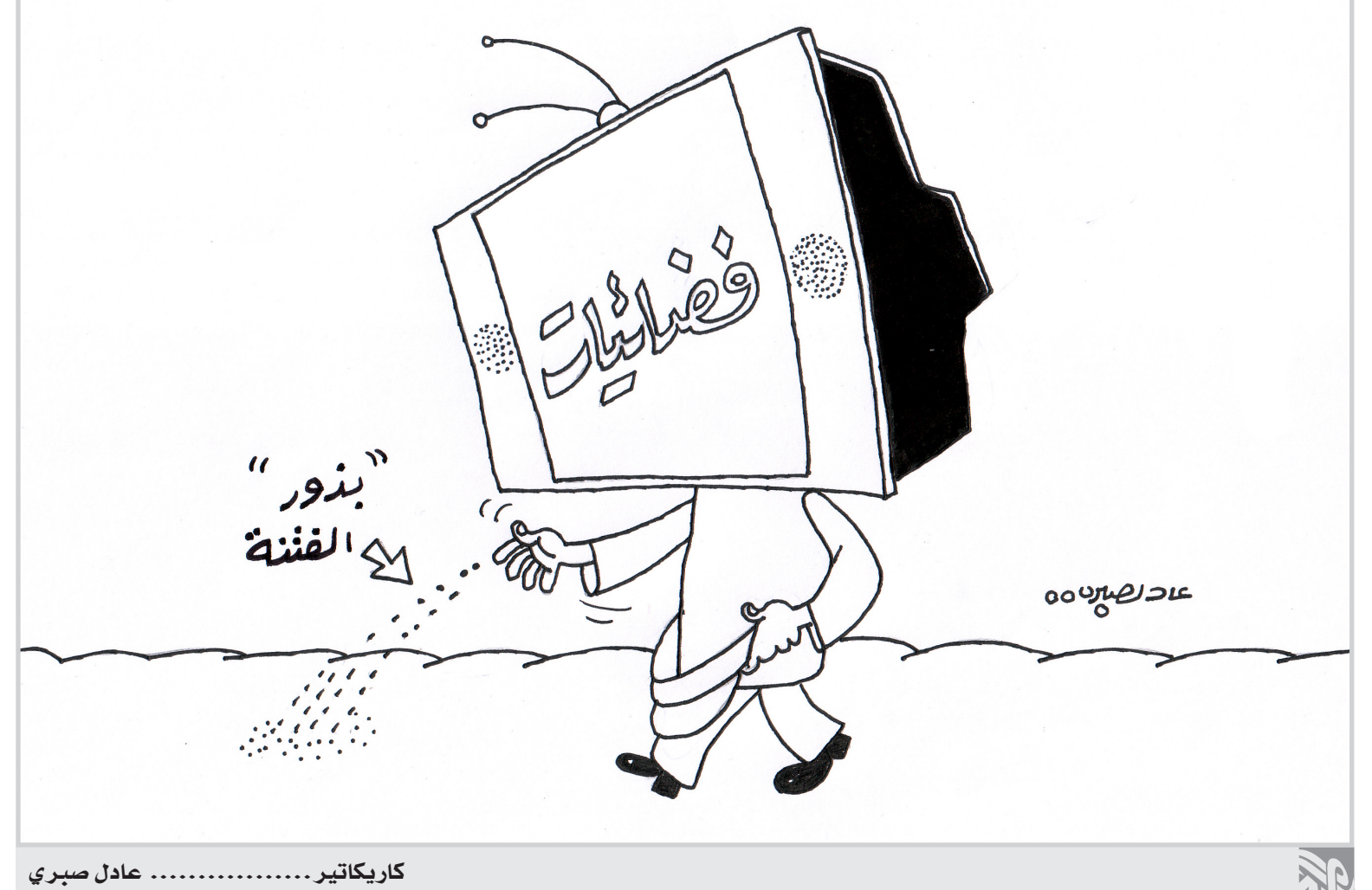
أصحاب الحق في العراق

حديث الصورة

والوطنية المشروعة يبدأ من البيت والمدرسة والجامعة فهنا جعلنا من هذه الاماكن اماكن مناسبة لمواطن الغد الذي تقع عليه مسؤولية الارتقاء بوطنه العراق وهما اعزنا هذه البراعم اهتماماً ورعاية أكثر لجعلها من العلم المسكين يشق قلب العاصفة ويرتفع نحو عنان السماء معلناً عن بلد آمن مستقر بسواعد أبنائه. لغرهم اهتمامنا.

ونلك يعني هم اصحاب المستقبل والحق في بلدهم العراق اكثر من غيرهم وان على من يكبرونهم سناً ان يعملوا في سبيل جعل حياتهم المقبلة اقل صعوبة مما عليه هي الان، ان تقوم بتعبيد الطريق امامهم لا ان نملؤه بالحفر، لكي يواصلوا السير بالبلد نحو آفاق اكثر تفاعلاً وسعادة طريقهم. واضح نحو اهدافهم الانسانية

لاشك في ان العلم هو الرمز الذي يعترز به المواطن وربما يصل البعض اعتباره رمزاً لا يقل قدسية عن الاعتقادات الأخرى. الصبيان الذين رصدتهم عدسة وكالة الأنباء الفرنسية وهم يمسكون بعلم بلدهم العراق صورة يمكن ان تعطي أكثر من زاوية للحديث عنها. شخوص الصورة بأعمار صغيرة



كاريكاتير..... عادل صبري